unrwa
الاونروا
60
YEARS

خطة الاستجابة العاجلة لإعادة الخدمات الأساسية للاجئين في غزة

كانون الثاني – أيلول 2009

unrwa
الاونروا
60
YEARS

خطة الاستجابة العاجلة لإعادة الخدمات الأساسية للاجئين في غزة

كانون الثاني – أيلول 2009

UNRWA archive

المقدمة

في ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٩، بدأت القوات الإسرائيلية عملية عسكرية مكثفة في قطاع غزة (عملية الرصاص المسكوب)، بالمدفعية الثقيلة والقصف الجوي، وتوغل القوات البرية لاحقا. وبحلول الوقت الذي أعلنت فيه إسرائيل وقف إطلاق النار من جانب واحد في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩، فإن ما يقدر بحوالي ١,٣٠٠ فلسطيني قد لقوا حتفهم فيما أصيب ٥,٠١٥ شخص آخر بجراح وذلك وفقا لتقديرات وزارة الصحة الفلسطينية. وكان هناك عدد كبير من المدنيين بين الضحايا، بمن فيهم حوالي ٤١٠ أطفال قتلى فيما جرح ١٨٥٥ طفلا آخر. وسيكون العديدون بحاجة إلى المساعدة والرعاية طوال حياتهم. وتسببت حملة القصف أيضا بحدوث نزوح داخلي على نطاق واسع للسكان المدنيين وقيام ما يزيد على ٥٠,٠٠٠ شخص باللجوء إلى داخل ٥٠ مدرسة من مدارس الأونروا. وقد كان هناك دمار واسع النطاق للمنازل والبنى التحتية العامة والتجارية.

وقد ألحقت عملية الجيش الإسرائيلي «الرصاص المسكوب» دمارا لم يسبق له مثيل وفرضت صعوبات غير مسبوقة على السكان الفقراء أصلا، مما عمل على مضاعفة آثار حصار دام ١٨ شهرا مصحوبا بنظام إغلاق محكم وقيود على حرية الحركة يعود تاريخها إلى أوائل التسعينيات.

ومنذ بدء عملية القوات الإسرائيلية، واصلت الأونروا مساعدة وحماية اللاجئين الفلسطينيين الذين يقدر عددهم بأكثر من مليون شخص من أصل سكان غزة البالغ عددهم مليونا ونصف، بما في ذلك تقديم المساعدات الغذائية وتوفير المأوى المؤقت. كما تم تقديم المساعدة أيضا إلى المحتاجين من غير اللاجئين، وذلك بالتعاون الوثيق مع الشركاء الآخرين في تقديم المساعدة. ومع دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ، فإن الأونروا تسعى بشكل عاجل للحصول على التمويل للإيفاء بتكاليف إعادة توفير الخدمات الكاملة في قطاع غزة في أقرب وقت ممكن، وللتصدي للاحتياجات العاجلة للأسر المتضررة في مرحلة ما بعد الصراع. وقد تم التخطيط للقيام بمبادرات تدعم جهود إعادة الإنعاش على المدى الطويل.

استجابة "ما بعد الصراع"

إن هذه الخطة المؤقتة تبين الخطوط العريضة لاحتياجات التمويل خلال الأشهر التسعة المقبلة (كانون الثاني - أيلول ٢٠٠٩)، أي حتى بداية العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠. إن المتطلبات المالية أولية، ومبينة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في هذا الوقت وعلى الافتراضات الأساسية حول البيئة العاملة في قطاع غزة في مرحلة ما بعد الصراع. وحيث أنه سيتم إجراء تقييم أكثر تفصيلا للاحتياجات خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، فإن الأونروا سوف تعمل على تحديث خططها وفقا لذلك.

وتقدر الوكالة أن هذه الاحتياجات المالية لا تمثل سوى جزء من التكلفة الإجمالية للإغاثة وإعادة التأهيل والإعمار التي ستكون هناك حاجة لها في قطاع غزة في أعقاب الصراع الذي دار مؤخرا. وبالمثل، فإن الاحتياجات المالية للإنعاش المبكر من المرجح أن تزداد حالما تكون الأونروا قادرة على إكمال عملية تقييم الاحتياجات والأضرار بعد انتهاء الصراع، والتي يتم القيام بها بتنسيق كامل مع سائر الشركاء في مجال الإغاثة. وحيثما يكون مناسبا، فإن تقديرات الميزانية المبينة أدناه تعمل على إدماج الاحتياجات التي تم بيانها سابقا في نداء الأونروا العاجل. إن مجموع احتياجات التمويل المطلوبة خلال الفترة بين كانون الثاني وأيلول ٢٠٠٩ تقدر بما قيمته ٣٤٥,٩ مليون دولار أمريكي.

إن الأولويات العملياتية مبينة أدناه. وهي تشمل الاحتياجات الإضافية لاستئناف الأنشطة العادية للأونروا بالإضافة إلى برامج الطوارئ الموسعة وغيرها من التداخلات التي ستمهد من أجل خطة الانتعاش طويلة الأجل والمطلوبة من أجل إعادة بناء حياة ومنازل الفلسطينيين في غزة.

وتعمل خطة الاستجابة العاجلة للأونروا على إدماج كافة احتياجات التمويل الطارئ للوكالة في غزة بين شهري كانون الثاني وأيلول من عام ٢٠٠٩، وهي عمليا تحل محل خطة الطوارئ لعام ٢٠٠٩ والتي تغطي تلك الفترة. وأيضا مناشدة الأونروا الطارئة لغزة التي تم إطلاقها في بداية كانون الثاني. إن تداخلات الطوارئ الجارية والمخطط لها، وكما هي مبينة في تلك الخطط، قد تم تعديلها وتوسيع نطاقها لتلبية الاحتياجات المتزايدة الناجمة عن الصراع الذي دار مؤخرا؛ وحيثما كان ذلك ضروريا، وفي قطاع التعليم على سبيل المثال، فقد تم تطوير تداخلات جديدة. إن المتطلبات المالية الإضافية لأنشطة الطوارئ، والتي هي زيادة عن تلك المخصصات التي تم رصدها في مناشدة الطوارئ لعام ٢٠٠٩ ولمناشدة غزة الطارئة، تزيد في مجموعها عن ١٢٠ مليون دولار.

وسيتم تنقيح هذه الخطة في منتصف العام، وذلك كجزء من عملية مراجعة المناشدة العاجلة لمكتب تنسيق المساعدات الإنسانية. وستتضمن عملية المراجعة تطوير خطط البرامج للفترة من تشرين الأول وحتى كانون الأول ٢٠٠٩ ودمجها في مناشدة الطوارئ الموحدة لقطاع غزة والضفة الغربية.

UNRWA archive

إن التمويل المبكر لهذه الأنشطة أمر حيوي لضمان أن الوكالة قادرة على الاضطلاع بولايتها بشكل فعال وعلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا للاجئين علاوة على احتياجات الإنعاش المبكر. ويجري التخطيط من أجل جهود المساعدة على أساس متجدد في بيئة سلسة للغاية وتتطلب أن تكون الوكالة قادرة على الاستجابة بمرونة لتلبية الاحتياجات الملحة حسب وحال ظهورها. ولذلك، فإن الأونروا تأمل أن تقوم الدول المانحة بمنحها أقصى قدر من المرونة في هذا الصدد.

إن كافة التداخلات المبينة أدناه سوف تشكل جزءا من نداء مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية العاجل والأكثر اتساعا لقطاع غزة، والذي سيتم التنسيق بشأنه تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

الافتراضات وظروف التمكين

إن التنفيذ الناجح لكافة الأنشطة في هذه الخطة سيكون مرهونا إلى حد كبير بالظروف العاملة على أرض الواقع. وكجزء من عملية التخطيط، قامت الأونروا بتحديد عدد من ظروف التمكين الرئيسة، وهي:

- عمل نقاط العبور الحدودية وفق المستويات المتفق عليها في اتفاقية التنقل والعبور الموقعة في تشرين الثاني ٢٠٠٥، بما فيها معبر كارني لحركة الحاويات ومعبر صوفا لمواد البناء؛
- عمل القطاع المصرفي في قطاع غزة بحيث يمكن للأموال النقدية دخول غزة وأيضا تحفيز الاقتصاد المحلي، مما يؤدي إلى استئناف نشاط القطاع الخاص في قطاع غزة؛
- تحسن الوضع الأمني من خلال الحفاظ على الاستقرار وعلى وقف لإطلاق النار يمكن الاعتماد عليه، وبحيث تكون الحركة السلسة للسكان وإمكانية الوصول للجهات الفاعلة في المجال الإنساني ممكنة. لقد حافظت الوكالة على قدر كبير من الخدمات الإنسانية في حالات الطوارئ خلال الصراع. إلا أنه ومن أجل أن يتم أي انتعاش مبكر ذو مصداقية، فإن تحسين البيئة الأمنية أمر لازم.

وعلى الرغم من أنها متطلبات أولية أساسية لاستئناف الخدمات العادية، ومن أنها عنصر حيوي في أي مبادرة للإنعاش المبكر، فإن متطلبات التمويل لإزالة الركام والتخلص من الذخائر المتفجرة لم تدرج في هذه الخطة. وفي هذه المرحلة، فإن الأونروا ليست في وضع يسمح لها بتقدير

وبأية درجة من الدقة، حجم ذلك المشروع ولا المتطلبات المالية له. وستقوم جهات أخرى عاملة في المجال الإنساني ممن لها خبرة ودراية بهذا المجال بالقيام بذلك. إن دعم الموارد البشرية المنسق من أجل إزالة الانقاض سيتم توفيره من خلال برنامج خلق فرص العمل الذي تقوم الوكالة بإدارته؛ وحيثما أمكن، سيتم أيضا توفير الموارد لدعم أنشطة إزالة الذخائر التي لم تنفجر.

قضايا متداخلة

الحماية

UNRWA archive

إن الوضع في غزة، حيث العديد من الفلسطينيين يفتقرون إلى سبل الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية والمأوى وخدمات الصحة البيئية، يمثل العلاقة المتكاملة بين الحماية والمساعدة. وبموجب هذه الخطة، فإن تقديم خدمات الأونروا سيعمل على ضمان توفير الاحتياجات الأساسية مع إعطاء الأولوية للجماعات المستضعفة المحددة، مع إيلاء أهمية خاصة للأطفال من بين تلك الجماعات. وسيتم تزويد الأطفال في مدارس الأونروا بالمساعدات الغذائية وبوسائل الدعم النقدية والعينية بهدف تسهيل حضورهم إلى المدرسة ولتلبية احتياجاتهم الغذائية. وسيتم إعطاء الأولوية لأطفال العائلات اللاجئة الأشد فقرا ولأولئك الذين يعيشون في المناطق الأشد تضررا جراء الصراع الذي دار مؤخرا. كما أن برنامجا موسعا للصحة العقلية المجتمعي سوف يعمل على معالجة الاحتياجات الناشئة عن الصدمة وعن الاحتياجات الاجتماعية النفسية. علاوة على ذلك، فإن الأسر المعيشية التي ترأسها النساء، بما فيهن النساء اللواتي ترملن نتيجة الصراع، واللاجئين المشردين وكبار السن سوف يتم استهدافهم لتلقي ذلك الدعم.

إن بعض المبادرات المعينة مثل مبادرة المدارس الخالية من العنف والتي تم تطبيقها قبل بدء عملية الرصاص المسكوب سوف يتم استئنافها في أقرب وقت ممكن. وكذلك الحال بالنسبة لإدخال منهاج حقوق الإنسان إلى مدارس الأونروا. إن تلك المبادارات القائمة سيتم دعمها بمضامين علاجية مصممة من أجل التخفيف من الضغط الذي عانى منه أطفال غزة.

وستستمر الأونروا بإعطاء الأولوية للنهج التشاركي مع الأسر المعيشية للاجئين في عملية تقديم كافة أشكال الدعم وذلك لضمان أن اللاجئين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية ولتسهيل عملية التقييم العادية ولمراقبة الاحتياجات. وحيثما كان ذلك ممكنا، فإنه سيتم الاستماع لآراء ووجهات نظر اللاجئين وإدماجها في عملية إعادة الإنعاش وإعادة الإعمار، ويتضمن ذلك المشاركة النظامية والتمثيلية في عملية التقييم.

إن تدخلات الاونروا ستتماشي مع الحيادية والنزاهة المطلوبة من مهمتنا الانسانية. هذا يتطلب الاستمرار في ضمان أن المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأونروا لا تذهب لأفراد منخرطين بانشطة عسكرية وأن موظفي ومنشآت الاونروا ليسوا مرتبطين بأي من تلك الأنشطة. ان عمل برنامج دعم العمليات سيكون محوريا في هذا المجال.

النوع الاجتماعي

إن مسألة النوع الاجتماعي تؤثر على كل مجالات الحياة للاجئين الفلسطينيين سواء في التعليم أو فرص العمل أو الاحتياجات الصحية أو توفير الأمن والحماية. والصراع الذي دار مؤخرا يمكن أن يؤدي إلى حدوث تفاوت إضافي في قضايا النوع الاجتماعي مثل زيادة عدد الأسر المعيشية التي ترأسها نساء وزيادة أعداد الذكور المصابين بعجز دائم وزيادة في أنماط البطالة المشوهة وتعطل الروابط العائلية والفروق في التعامل مع التعرض لصدمات الحوادث وغيرها من القضايا. وسيتم رصد الاتجاهات الجديدة والاستجابة إليها عن طريق خدمات العمل الاجتماعي وخدمات الصحة العقلية المجتمعية القائمة بالفعل لدى الوكالة وبالتعاون مع الشركاء الآخرين في تقديم المساعدة.

UNRWA archive

كما أن المبادرات الجارية حاليا، مثل مبادرة المساواة بين الجنسين والتي تسعى إلى تعزيز خدمات الحماية الاجتماعية المستهدفة وإلى الاستجابة للقضايا ذات العلاقة بالمرأة والفتيات (والرجال والفتيان، مثل مشروع العنف المنزلي) سوف تستأنف في أقرب وقت ممكن.

مجالات التدخل ذات الأولوية

التعليم **١٧,٥٤٩,١٠٠ دولار**

لحقت أضرار جسيمة بنظام التعليم في غزة نتيجة للصراع. وتعتبر مهمة إعادة تأهيل وإنعاش ذلك النظام من بين الأولويات الرئيسية لخطة الاستجابة العاجلة للأونروا، وذلك لمساعدة الأطفال اللاجئين في غزة وأسرهم على إعادة بناء حياتهم المحطمة.

وتهدف الأونروا إلى استئناف تقديم الخدمات التعليمية الكاملة في أقرب وقت ممكن. ومن أجل تلك الغاية، وبعد القيام بإجراء الإصلاحات الطارئة للمدارس الست والثلاثين التي دمرت خلال الصراع، ستكون الأونروا قد أعادت فتح كامل مدارسها التي يبلغ عددها ٢٢١ مدرسة منتشرة في أنحاء قطاع غزة وذلك بحلول ٢٤ كانون الثاني.

وتسعى الوكالة إلى ضمان توفير إمكانية الوصول الكاملة للتعليم للتلاميذ اللاجئين وستعمل على توفير بيئة آمنة وهيكلية للأطفال الذين انقلبت حياتهم رأسا على عقب. وسيتم تحقيق ذلك من خلال ترميم ٣٦ مدرسة وكالة دمرت وتجديد ٤٩ مبنى مدرسي تم استخدامها كملاجئ مؤقتة، علاوة على توفير برامج تعليم ومساندة تكميلية لما مجموعه ٢٠٠,٠٠٠ طفل (تتراوح أعمارهم بين ٥-١٤ سنة) في مدارس الوكالة، فضلا عن برامج خاصة لأولئك الذين يواجهون صعوبات خاصة. ويشمل ذلك الأطفال الذين هم بحاجة إلى المشورة والدعم وأولئك الأطفال الذين هم أفراد في عائلات تعرضت سبل معيشتهم واحتياجات البقاء الأساسية لهم إلى الخطر بسبب انعدام المسكن والنزوح والفقر.

لقد توقفت الدراسة في كافة مدارس الأونروا في غزة خلال الفترة بين ٢٧ كانون الأول وحتى ٢٤ كانون الثاني. إن الساعات الدراسية التي تمت خسارتها سوف يتم استعادتها من خلال فرض ساعات تعليمية إضافية واستحداث برامج تعليمية علاجية بعد المدرسة علاوة على برنامج تعليم صيفي مكثف.

كما أنه سيكون هناك حاجة لموارد تعليمية إضافية من أجل معالجة التحديات الجديدة التي تواجه نظام التعليم ومن أجل ضمان جودة تقديم الخدمات في هذا الوقت الحرج. وتخطط الأونروا إلى القيام بتحويل هيئة التدريس غير النظامية إلى موظفين نظاميين وإلى ترفيع مدراء المدارس ومساعديهم وإلى توظيف معلمين إضافيين لذوي الاحتياجات الخاصة. إن دعم الموارد البشرية الإضافية سيتم توفيره من خلال برنامج خلق فرص العمل. وستعطى الأولوية لضمان أن يكون عدد الطلاب في كل فصل يبلغ ٣٠ طالبا في كافة مدارس الذكور الابتدائية وذلك من أجل تحسين التحصيل الأكاديمي للأولاد. ولتعزيز إدارة موارد برنامج التعليم. ومن أجل إعطاء شكل للتخطيط طويل المدى في قطاع التعليم، فقد تم التخطيط أيضا لإجراء اختبارات موحدة في نهاية الفصل الثاني من السنة الدراسية ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الميزانية

النفقات التشغيلية	١٥,٨١٠,٠٠٠
كلفة دعم البرنامج (١١٪)	١,٧٣٩,١٠٠
المجموع	**١٧,٥٤٩,١٠٠**

وستستخدم الأموال لشراء المواد والمعدات التعليمية، بما في ذلك استبدال أو استكمال المواد التعليمية والقرطاسية واللوازم المدرسية لكافة التلاميذ اللاجئين في غزة والذين يبلغ تعدادهم ٢٠٠,٠٠٠ طالب وطالبة، إضافة إلى تغطية كلفة المعدات المدرسية التالفة والمفقودة.

وتتوقع الأونروا زيادة كبيرة في عدد الأطفال الذين يعانون من صدمات عاطفية وما ينجم عنها من صعوبات في المدرسة وذلك بعد تعرض الطلاب الزائد للصدمات النفسية الشديدة؛ وقد ظهرت بالفعل بوادر مبكرة لهذا خلال فترة الصراع. وبالمثل، فإنه من المرجح أن يعاني المعلمون وأفراد أسر الطلاب من مشاكل نفسية وسوف يكونون بحاجة إلى دعم الأونروا من خلال برنامج الصحة العقلية المجتمعي. ولذلك، فقد تم التخطيط لعمل توسعة كبيرة لهذا البرنامج. وقد تمت تغطية الاحتياجات التمويلية والنشاطات ذات الصلة تحت البنود ذات العلاقة أدناه.

وعلاوة على ذلك، سيتم القيام بأنشطة لرفع الوعي بهدف إعلام الأطفال والوالدين والمجتمع بمخاطر الذخائر التي لم تنفجر. وسيتم تمويل تلك الأنشطة من خلال الموارد المتاحة وعبر قنوات الاتصال.

ولم يتضح بعد مدى الضرر الذي عانى منه النظام التربوي في وزارة التربية والتعليم وعما إذا كان سيتم تحويل الأطفال اللاجئين المسجلين حاليا في مدارس السلطة الفلسطينية إلى مدارس الأونروا بشكل بارز، إلا أن ذلك ليس جزءا من هذه الخطة.

الأثر

إن تلك الأنشطة ستعمل على تخفيف أثر الأزمة على النظام التربوي وعلى عملية التعلم لما مجموعه ٢٠٠,٠٠٠ طالب وطالبة من اللاجئين، وذلك من خلال توفير بيئة تعليمية آمنة ودعم الجهود طويلة المدى لإعادة التأهيل والإنعاش في هذا القطاع.

المعونة الغذائية ٥٨,٧٢٤,٥٥٠ دولار

إن برنامج المعونة الغذائية الحالي للأونروا يصل إلى حوالي ٦٥٠,٠٠٠ لاجئ في قطاع غزة وذلك من خلال برنامجي المناشدة الطارئة وحالات العسر الشديد، فيما يستفيد ٢٠٠,٠٠٠ طالب في مدارس الأونروا من برنامج التغذية المدرسية الممول أيضا في إطار مناشدة الطوارئ. إن هذه البرامج لا تزال على رأس الأولويات وذلك لأن الأسر التي تم تحديدها بالفعل على أنها أسر ضعيفة قبل بدء الأزمة الأخيرة قد أصبحت عرضة للانحدار أكثر عمقا نحو انعدام الأمن الغذائي. وعليه، وكجزء من الاستجابة الفورية، فقد قررت الأونروا بالفعل لاستكمال تداخلات الطوارئ المخطط لها والجارية بجرعة إضافية من الدعم الممولة في إطار النداء العاجل.

واستجابة للصراع الذي دار مؤخرا، قامت الأونروا بمراجعة مخططاتها للمساعدات الغذائية الطارئة للفترة من كانون الثاني وحتى أيلول ٢٠٠٩. وتسعى الأونروا للحصول على تمويل لأربع جولات من المساعدات الغذائية. وهذا يشمل جولتين لتوزيع الغذاء بشكل عام لما مجموعه مليون شخص وجولتين لما مجموعه ٥٥٠,٠٠٠ شخص. وسيكون حجم الطرد مستندا إلى المعايير الواردة في المناشدة الطارئة لعام ٢٠٠٩ والتي تضمن ما معدله ٦٠٪ من الاحتياجات اليومية للشخص الواحد. إن التكلفة الإجمالية لهذه الجولات الغذائية تبلغ حوالي ٥٠ مليون دولار، وذلك استنادا إلى أحدث أسعار السلع الأساسية. وتسعى الأونروا أيضا للحصول على ٦,٣ مليون دولار من أجل برنامج التغذية المدرسية الموسع، بما في ذلك الوجبات الساخنة والسندويشات والعصير أو الحليب لجميع التلاميذ في مدارس الأونروا وللطلبة الذين يتدربون في مراكز التدريب المهنية في غزة وفي خان يونس.

وفي دراسة تقييمية مشتركة أجرتها كل من منظمة الأغذية والزراعة الدولية والأونروا وبرنامج الغذاء العالمي في نيسان من عام ٢٠٠٨، قدر أن نحو ٥٦٪ من الأسر في قطاع غزة (من اللاجئين وغير اللاجئين) هي أسر غير آمنة غذائيا، بالإضافة إلى أن حوالي ٢٠ في المئة من الأسر عرضة لانعدام الأمن الغذائي أو آمنة بشكل هامشي فقط، وذلك بالرغم من برنامج المساعدة الغذائية واسع النطاق. وقد عملت الأزمة الحالية بشكل واضح على تفاقم حالة الأمن الغذائي القائمة بالفعل لجميع سكان غزة، وذلك مع تعرض سبل كسب العيش للعديد من الضغوط المتزايدة ومع ترجيح هبوط قدرة الإنتاج المحلي أكثر.

وقد بنيت خطط الأونروا على أساس افتراض أن النظام المصرفي في قطاع غزة سوف يسمح له بالعمل بصورة طبيعية وبأن العاملين بأجور (وفي المقام الأول موظفي الأونروا والسلطة الفلسطينية)، الذين هم في العادة غير مدرجين على قوائم الوكالة الغذائية، سيحصلون على رواتبهم كاملة. كما أنها تفترض أيضا توفر غاز الطهي في غزة الذي بدونه سيكون هناك حاجة لتوزيع وجبات جاهزة للأكل.

إن القرارات بشأن إدراج أي تغييرات إضافية على عدد الحالات أو على مستوى التغطية للبرنامج سيتم إدخالها من خلال تقييم مفصل لحرية الوصول المادية والاقتصادية لسكان غزة من أجل الحصول على الغذاء، والمخطط إجراؤه في شباط ٢٠٠٩.

الأثر

إن القيام بتوزيع المساعدات الغذائية إلى الفئات الضعيفة من عائلات اللاجئين في غزة سوف يعمل على تخفيف أثر الأمن الغذائي المتزايد والناجم عن الأزمة الأخيرة والحصار الذي طال أمده. كما أن تقديم المعونة الغذائية لجميع اللاجئين في أعقاب الحرب سوف يدعم جهود الإنعاش ويسمح لعائلات اللاجئين الضعيفة بإنفاق الموارد الشحيحة على أولويات أخرى. كما أن توسيع نطاق برنامج التغذية المدرسية سوف يسهم في تحسين الأداء التعليمي ودعم المبادرات التعليمية الأخرى المبينة أعلاه.

UNRWA archive

الميزانية

النداء الطارئ	١٠,٠١٠,٠٠٠
كلفة تشغيلية إضافية	٤٢,٨٩٥,٠٠٠
كلفة دعم البرنامج (١١٪)	٥,٨١٩,٠٠٠
المجموع	**٥٨,٧٢٤,٥٥٠**

خلق فرص العمل الطارئة — ٥٥,٨٣٣,٠٠٠ دولار

استنادا إلى النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان ٢٠٠٧ الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقدر الوكالة أن نحو ٨٥,٠٠٠ لاجئ كانوا عاطلين عن العمل في قطاع غزة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

وعلى مدار السنوات العديدة الماضية، فإن معدلات البطالة في قطاع غزة ما زالت من بين أعلى المعدلات في العالم. وباستخدام التعريف الواسع للبطالة، فإن تلك المعدلات قد بلغت ٤٢,٣٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨، واستمرت في الارتفاع على أساس سنوي وذلك مع نمو قوة العمل ونمو السكان ممن هم في سن العمل بمعدل معدل يفوق بكثير معدل نمو العمالة وذلك بسبب استمرار عزل قطاع غزة وبسبب الشلل الفعلي لشريحة كبيرة من القطاع الخاص. وتماشيا مع الاتجاهات على مدى السنوات العديدة الماضية، فإن معدلات بطالة اللاجئين لا تزال أعلى من تلك المعدلات التي بين من هم من غير اللاجئين، في حين أن فوج الشباب لا يزال يعاني من أعلى معدلات للبطالة.

وطوال عام ٢٠٠٨، عملت مبادرات الأونروا على خلق فرص عمل مؤقتة لحوالي ١٠,٠٠٠ لاجئ معدم في قطاع غزة في أي وقت من الأوقات. واستفاد العمال العاطلون عن العمل من العمالة المؤقتة داخل وخارج الأونروا في مجموعة من الوظائف المهارية وغير المهارية والوظائف الفنية، فيما كان البرنامج التدريبي الحرفي المنفصل يقوم بإيصال المهارة لنحو ١,٥٠٠ شاب من العاطلين عن العمل شهريا. وقد أثبت البرنامج على أنه آلية ذات أثر عال وفعالة من حيث الكلفة لدعم الأسر المحتاجة وذلك خلال السنوات الثماني الماضية، وذلك من خلال المساعدة في تخفيف أسوأ آثار الأزمة على الفئات الأكثر ضعفا. ولا يزال الطلب مرتفعا، مع وجود أكثر من ١٠,٠٠٠ طالب وظيفة مؤهل على قائمة الانتظار لدى الأونروا.

إن التمويل الكامل لهذا المكون من مناشدة الطوارئ لعام ٢٠٠٩، والذي يقدر بمبلغ ٤٣ مليون دولار على مدار تسعة أشهر، من شأنه أن يسمح للوكالة بتوسيع نطاق هذا الإجراء لأكثر من ١٨,٠٠٠ لاجئ في أي وقت من الأوقات، وليصل إلى ما لا يقل عن ٤٠,٥٠٠ لاجئ. وبما فيهم عائلاتهم، فإن البرنامج سوف يعمل على إفادة حوالي ربع كافة اللاجئين المسجلين في قطاع غزة وبالتالي سيؤدي إلى إنشاء ما يقدر بحوالي ٣,٥ مليون يوم عمل.

وخلال مرحلة الإنعاش المبكر، فإنه سيتم توسيع نطاق البرنامج ليشمل عمليات التنظيف وعمليات الإصلاح/إعادة التأهيل البسيطة في المخيمات المتأثرة بالصراع، بما في ذلك الطرق والمناطق المجتمعية، وبالتالي المساهمة في عملية الإنعاش على المدى الطويل بعد انتهاء الصراع. وقد تم رصد المخصصات من أجل استئجار مقاولين لعملية إزالة الأنقاض الواسعة النطاق والتي ستكون هناك حاجة لها، مع تقديم المزيد من الدعم من خلال عمال برنامج خلق فرص العمل المؤقتة، وكذلك لشراء أو استئجار المعدات اللازمة، بما فيها الجرافات والحفارات والضاغطات. كما سيتم استخدام البرنامج أيضا لدعم عمليات تقييم القطاعات المتعددة التي تم التخطيط لها والجارية بالفعل.

إن توسيع نطاق هذا البرنامج سيؤدي إلى خلق المزيد من الوظائف غير الماهرة والقصيرة الأجل (أي ثلاثة أشهر)، وبشكل رئيسي للذكور العاطلين عن العمل. إن الأدوار الإضافية لموظفي برنامج خلق فرص عمل مؤقتة المتعاقد معهم يمكن أن تشمل العاملين الاجتماعيين والمعلمين (لتقديم المزيد من الدعم العلاجي للأطفال الذين عانى تحصيلهم التعليمي نتيجة للنزاع) وموظفي الصحة (بما في ذلك موظفي العلاج الطبيعي) وذلك للاستجابة للطلبات المتزايدة المحتملة على الخدمات الصحية التي تعاني أصلا من زيادة الضغط. وسيتم إدماج منهجيات كثافة العمل في عمليات إزالة الأنقاض والتنظيف وأنشطة إعادة البناء كلما كان ذلك ممكنا. وفي إطار برنامج خلق فرص العمل الحالي، تسعى الوكالة لضمان أن ٣٥٪ من العقود سوف تمنح للنساء. وستعمل الوكالة جاهدة للحفاظ على هذا الهدف في إطار هذه الخطة.

إن الإنعاش طويل الأجل لاقتصاد غزة من خلال تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي يمكن مساعدتها من خلال دعم برنامج خلق فرص العمل المؤقتة في قطاع الزراعة وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من القطاعات التجارية لا تشكل جزءا من هذه الخطة. وبالمثل، فإن توفير المزيد من القروض من خلال برنامج التمويل الصغير للأونروا ليس متوقعا في بداية مرحلة الإنعاش، إلا أنه سيتم وضعها في مرحلة لاحقة.

الأثر

إن التمويل الكامل لبرنامج الأونروا لخلق فرص عمل مؤقتة سوف يسمح للأونروا بتوفير الدعم المالي لنحو ربع السكان اللاجئين (٢٥٠,٠٠٠ شخص) في غزة. كما سيعمل أيضا على دعم أنشطة التنظيف ورفع الانقاض وعلى ضمان التحسن السريع لظروف المعيشة والتقليل من مخاطر حالات الصحة العامة الطارئة وغيرها من المخاطر. إن ضخ السيولة النقدية إلى اقتصاد غزة الجائع سيكون له أيضا تأثيرات ثانية على تجار التجزئة المحليين ومقدمي الخدمات في الأوقات الحرجة.

الميزانية

النفقات التشغيلية	٥٠,٣٠٠,٠٠٠
كلفة دعم البرنامج (١١٪)	٥,٥٣٣,٠٠٠
المجموع	٥٥,٨٣٣,٠٠٠

المعونة النقدية الطارئة — ٣١,٩٩٠,٢٠٠ دولار

في فترة ما بعد الصراع مباشرة، فإن أسر اللاجئين المتضررة من الصراع سوف تكون بحاجة فورية للحصول على دعم مالي لمساعدتهم في تلبية مجموعة من الاحتياجات الأساسية. ومن المرجح أن تشمل تلك الاحتياجات استبدال اللوازم المنزلية الأساسية وتغطية تكاليف جنازة الأقارب الذين قتلوا خلال الصراع وتقديم الدعم للتعويض عن فقدان الدخل.

كجزء من مناشدتها الطارئة، سعت الأونروا بالفعل للحصول على مبلغ إضافي قدره ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار من أجل المعونة النقدية وذلك لتلبية مجموعة من الاحتياجات المشار إليها أعلاه. وتتوقع الوكالة أن الحاجة إلى هذه المساعدة سوف تزداد مباشرة في أعقاب الحرب، وذلك بسبب المزيد من الأضرار التي حدثت لمنازلهم ولسبل عيشهم، والخسائر في الأرواح والممتلكات، ولتغطية تكاليف الرعاية في مرحلة ما بعد الإصابة. وبناء على ذلك، فقد قامت الأونروا بمراجعة وتوسيع برامجها للمساعدة النقدية الطارئة والتي تم عرضها وبيانها في مناشدة الطوارئ لعام ٢٠٠٩.

وخلال الأشهر التسعة المقبلة، تخطط الوكالة لتقديم منح نقدية إلى ٢٠,٠٠٠ أسرة لاجئة ممن تضررت جراء الصراع، أو نحو ١٠٪ من مجموع كافة الأسر اللاجئة المسجلة في قطاع غزة. وسيختلف حجم المنحة تبعا للحاجة النوعية، إلا أنها من المرجح أن تكون في المتوسط حوالي ٥٠٠ دولار لكل أسرة. وستمنح الموافقة بناء على التقييمات التي يقوم بها العاملون الاجتماعيون والموظفون الطبيون في الوكالة.

ويمكن أن تكون المساعدة النقدية المقدمة للمستفيدين من برنامج العسر الشديد بحاجة أيضا لأن يتم توسعة نطاقها، مؤقتا على الأقل، وذلك وفقا للطريقة المبينة أعلاه. ومن المتوقع لمستويات المعيشة لما مجموعه ٩٤,٠٠٠ شخص يشكلون أشد اللاجئين فقرا في قطاع غزة أن تزداد انخفاضا بسبب الأزمة المستمرة وبسبب عدم مقدرة الأونروا على القيام بدفع مبالغ نقدية منذ تشرين الثاني ٢٠٠٨، وذلك بسبب القيود المفروضة على دخول النقد إلى قطاع غزة. وسيتم العمل على إعداد تقييم أكثر تفصيلا لهذا الأمر في أقرب وقت تسمح به الظروف.

كما أن الأونروا تعمل على تخصيص ترتيبات من أجل مبادرات أكثر وضوحا تستهدف قطاعات معينة داخل مجتمع اللاجئين ، مثل مبادرات العودة إلى المدرسة للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

أما المخصصات لتقديم إعانات الإيجار للأسر التي ليس لها مأوى بسبب الصراع فقد أدرجت تحت بند إعادة تأهيل/إصلاح المساكن أدناه.

الأثر

سيعمل برنامج المساعدة النقدية على التخفيف من آثار الأزمة الأخيرة على الفئات الأكثر ضعفا بين اللاجئين في قطاع غزة، بما فيها حالات العسر الشديد، وتلك التي تأثرت سبل معيشتها على وجه الخصوص بسبب الحرب. وهي تمنح الأونروا سهولة الاستجابة بمرونة للاحتياجات الناشئة في الظروف المتفجرة للغاية وتمكن للاجئين من تحديد وتلبية مجموعة من الأولويات الأساسية.

الميزانية

النداء الطارئ	١٠,٠٠٠,٠٠٠
نفقات تشغيلية إضافية	١٨,٨٢٠,٠٠٠
كلفة دعم البرنامج (١١٪)	٣,١٧٠,٠٠٠
المجموع	**٣١,٩٩٠,٠٠٠**

يشير التقييم الأولي للأونروا إلى أن عشرات الآلاف من المنازل ومساكن اللاجئين قد دمرت أو لحقت بها أضرار بسبب الضربات الجوية والقصف الذي قام به الجيش الإسرائيلي منذ ٢٧ كانون الأول. وإلى أن أكثر من ٥٠,٠٠٠ لاجئ قد فروا من منازلهم والتجأوا إلى منشآت الأونروا بحثا عن الملاذ. في حين يعتقد أن عشرات الآلاف من الآخرين يقيمون مع الأقارب والأصدقاء في المناطق البعيدة عن القتال. ويقدر أن إجمالي عدد المشردين يصل إلى ١٠٠,٠٠٠ شخص. وعلى الرغم من أن العديد من الأسر المشردة قد عادت الآن إلى بيوتها، إلا أن آلافا عديدة لا تزال في مدارس الأونروا ومع عائلات أخرى تقوم باستضافتها.

وتشير صور الأقمار الصناعية الذي التقطها القمر الصناعي للأمم المتحدة، وهو جزء من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٩، أي بعد أسبوعين من الصراع الذي دام ثلاثة أسابيع، إلى أن ٤٠٠ مبنى من مباني قطاع غزة قد تضررت أو دمرت، وأن غالبية تلك المباني (٣٠٠) في مدينة غزة. وينبغي أن يتم اعتبار هذه الأرقام على أنها تقديرات أولية فحسب، حيث أن القمر الصناعي للأمم المتحدة يشير إلى أنه من المرجح أن تكون الأضرار أعلى من ذلك بكثير. وحيث أن كل مبنى يضم ثماني شقق في المتوسط، يقدر أن نحو ٢,٤٠٠ منزل قد تضررت أو دمرت بحلول ١٠ كانون الثاني. وفي نفس الوقت، فإن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قدر بتاريخ ١٨ كانون الثاني أن أكثر من ٢٢,٠٠٠ منزل في غزة وأن حوالي ١٤٪ من كافة المباني والمؤسسات قد تم تدميرها إما كليا أو جزئيا.

اعادة تأهيل المباني واصلاحها

وكجزء من أنشطة الإنعاش المبكر، وبناء على تقارير موظفي الوكالة والمعلومات المقدمة من الأسر التي تعيش في ملاجئ مؤقتة، فإن الأونروا تسعى للحصول على ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار بشكل أولي من أجل أكثر الإصلاحات إلحاحا لما يصل إلى حوالي ١٥,٠٠٠ مسكن من مساكن اللاجئين. إن هذه تقديرات أولية فحسب، وسيتم إعادة النظر فيها حالما يكتمل العمل على إجراء تقييم أكثر تفصيلا. إن كلفة تقييم الاحتياجات مغطاة بموجب هذه الخطة وذلك مع إدراج مخصصات لتعيين ٣٠٠ مهندس للعمل على تقييم الأضرار التي لحقت بالمساكن وبمنشآت الأونروا علاوة على الاحتياجات المائية والتصحاحية. وسيتم تطبيق منهجية معايير الأونروا القياسية لتقييم الأضرار، وذلك مع قيام مهندسي الوكالة بتقييم مدى الضرر الحاصل (ثانوي، متوسط، شديد أو لا يمكن إصلاحه) ومع استخدام الدراسات التي قام بها العاملون الاجتماعيون لتقييم مستويات دخل الأسرة.

واستنادا إلى التجربة الأكثر حداثة، فإن الأونروا تقدر متوسط تكلفة إصلاح كل مأوى بما قيمته ٤,٠٠٠ دولار، وهذه القيمة تغطي الأضرار الطفيفة والمتوسطة والخطيرة. وسيتم إجازة تلك الدفعات وفقا لتقييم المهندسين وستكون على شكل منح نقدية أو عقود مبرمة مع شركات البناء المحلية، ويتوقف ذلك على مدى الضرر الحاصل. وبالنسبة للإصلاحات التي تقل عن ٥,٠٠٠ دولار، فإن الأونروا في العادة تقدم منحا نقدية (منح الفردية أو سلسلة من الأقساط)، في حين أنه بالنسبة للأضرار الجسيمة أكثر (والتي عادة ما تكون فوق ٥,٠٠٠ دولار)، فإن أعمال الترميم عادة ما تنفذ عن طريق طرف ثالث من المقاولين.

إن قدرة الوكالة على إصلاح وعلى إعادة تأهيل المساكن التالفة سوف تعتمد على مدى توافر مواد البناء في قطاع غزة وعلى نظام الحدود / التجارة القائمة التي ستكون سارية المفعول حالما يتم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. ومن دون إزالة القيود التي كانت سارية منذ حزيران ٢٠٠٧، والتي شهدت انهيار قطاعات الإنشاءات وقطاعات الصناعات التحويلية المهمة استراتيجيا، فإن الأونروا لن تكون قادرة على تنفيذ الأنشطة المبينة طيه. ويقدر أن شركات المقاولات المحلية لديها القدرة الكافية لتنفيذ جميع أعمال إعادة تأهيل وإصلاح المساكن.

كما أن وتيرة الإصلاح وإعادة التأهيل ستكون رهنا بحجم الضرر الذي سببته الذخائر التي لم تنفجر في غزة وفيما إن كانت هنالك حاجة للبدء بعمليات إزالة الألغام قبل المضي قدما بأعمال البناء.

بدلات إيجار

إن متطلبات التمويل في إطار هذه الخطة تغطي أيضا رسوم اعادة تموضع ما يقدر بنحو ٢٠,٠٠٠ عائلة ممن تدمرت منازلها أو تضررت. وتبلغ رسوم اعادة التموضع في المتوسط مبلغ ١٥٠ دولار شهريا، وسيتم منحها على أساس تقديرات مهندسي الأونروا. وستنخفض الاحتياجات الشهرية والمقدرة بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار مع تقدم خطة الإنعاش ومع قيام الأونروا باستكمال إصلاحات المنازل المتضررة. وعلى مدار تسعة أشهر، فإن الوكالة تقدر بأن ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار ستكون مطلوبة كرسوم إعادة تموضع.

توفير مواد أساسية غير غذائية

تسعى الأونروا لشراء مواد أساسية غير غذائية لما يقارب ٢٠,٠٠٠ عائلة (١٠٠,٠٠٠ شخص)، تشمل أولئك الذين لحقت الاضرار بمنازلهم أو تم تدميرها وفقدوا احتياجاتهم الأساسية وفقدوا أيضا الأسباب لاستبدالها. وهذه تشمل البطانيات والفرش وأدوات المطبخ والمستلزمات الصحية وخزانات المياه (المبلغ التقديري لكل اسرة ٢٢٠ دولار). وستعمل الأونروا كذلك على توفير مواد غير موجودة في أسواق غزة وخصوصا حليب الأطفال. سيتم تقديم الدعم للعائلات المقيمة في مراكز الإيواء التابعة للأونروا والعائلات المقيمة مع عائلات مضيفة بهدف تسهيل عودتهم إلى بيوتهم بأسرع فرصة ممكنة.

الميزانية

النداء الطارئ	١٠,٥٠٠,٠٠٠
احتياجات إضافية لإعادة تأهيل المباني وإصلاحها	٥٢,٢٠٣,٠٠٠
توفير مواد غير غذائية	٥,١٠٠,٠٠٠
بدل إيجار	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
كلفة دعم البرنامج (١١٪)	٩,٦٥٨,٣٣٠
المجموع	**٩٧,٤٦١,٣٣٠**

وقد تم اتخاذ الإجراءات المطلوبة لإعادة بناء الاحتياطي من المواد التي تم استنفاذها بسبب الصراع. وحيثما أمكن، فإن الأونروا ستسعى لشراء احتياجاتها من السوق المحلي بحيث تكون متطابقة مع أو تتعدى المقاييس الدولية في حال وجودها.

ولا تسعى الأونروا للحصول على أموال لإعادة بناء المنازل في إطار هذه الخطة، وذلك استنادا إلى افتراض أن مواد البناء لن تكون متاحة بالكمية المطلوبة فور بداية وقف إطلاق النار، وفي غياب أية تقديرات موثوق بها للأضرار. إن المراحل اللاحقة من عملية الإنعاش سوف تشمل إعادة بناء المنازل التي هدمت، وهو الأمر الذي سيتطلب توافر مواد البناء في قطاع غزة وبكميات زيادة عما كانت عليه قبل حزيران ٢٠٠٧.

الأثر

إن أنشطة إصلاح وإعادة تأهيل المساكن وتوفير بدلات إيجار لأولئك الذين أصبحوا بلا مأوى سيكفل توفير معايير آمنة وكريمة وملائمة من السكن لعائلات اللاجئين التي أصيبت منازلها بأضرار أو دمرت خلال الأزمة الأخيرة، ويدعم عودة اللاجئين إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن.

كما أن توفير المواد غير الغذائية والمواد الأخرى للعائلات التي تم تشريدها سيعزز من عملية التأهيل والانعاش طويلة المدى ويضمن مستوى لائق من الكرامة لما يقارب من ٢٠,٠٠٠ عائلة متضررة. إن الموارد المالية المطلوبة لرفد احتياطي الأونروا من المواد غير الغذائية سيمكن الأونروا من التجاوب الفعال مع أية أزمات قد تندلع في المستقبل.

إعادة تأهيل وإصلاح منشآت الأونروا ٢٠,٠٣٥,٥٠٠ دولار

تشير التقديرات الأولية التي أجراها موظفوا الأونروا إلى أن ٥٣ منشأة تابعة للأونروا قد تضررت في الصراع الذي جرى مؤخرا. وتشمل هذه المنشآت على ٣٦ مبنى مدرسيا و ٧ مراكز صحية ومراكز التوزيع ومكاتب صحة البيئة والمخازن ومكاتب المشاريع الصغيرة ومجمع مكتب الوكالة الإقليمي ومركز التدريب المهني المجاور له في غزة. ويتراوح حجم الأضرار من أضرار بسيطة مثل تلك التي لحقت بالشبابيك والجدران الخارجية و غيرها إلى أضرار أكثر خطورة لحقت بهياكل المباني. وتقدر تكلفة إعادة إعمار المخازن في مكتب الوكالة الإقليمي في غزة لوحدها بحوالي ٢,٧٠٠,٠٠٠ دولار، علما أن ذلك لا يشمل قيمة المواد واللوازم التي تمت خسارتها.

وكجزء من هذه الخطة، فإن الوكالة تسعى للحصول على تمويل لإصلاح وإعادة تأهيل المنشآت المتضررة. وينبغي اعتبار التقديرات الواردة أدناه على أنها تقديرات اولية وسيتم تحديثها مرة اخرى في حال تمكننا من إجراء تقييم أكثر دقة للوضع. كما أن التمويل مطلوب لإزالة الركام وإصلاح ٤٩ مدرسة يتم استخدامها حاليا كمراكز إيواء للعائلات المشردة.

الأثر

إن القيام بإصلاحات سريعة لمنشآت الاونروا الثلاث والخمسين التي تضررت خلال الصراع الأخير سيعمل على تسهيل استئناف الوكالة لخدماتها الكاملة للاجئين في غزة. وتعتبر هذه الإصلاحات متطلبا مسبقا من أجل النجاح في عملية تنفيذ العديد من إجراءات التدخل المذكورة في هذه الوثيقة.

الميزانية

النفقات التشغيلية	١٨,٠٥٠,٠٠٠
كلفة دعم البرنامج (١١٪)	١,٩٨٥,٥٠٠
المجموع	٢٠,٠٣٥,٥٠٠

الصحة ٢٢,٣١١,٠٠٠ دولار

لقد كان للصراع تأثيرا هائلا على الوضع الصحي لكافة سكان غزة.

وتشير التقارير الأولية بأن ٧ من مراكز الأونروا الصحية التسعة عشر قد تضررت وأن ثلاثة منها تضررت بشكل كبير إلى حد أنها لا تعمل حاليا. أما باقي المراكز الصحية فهي ترزح تحت ضغوطات كبيرة نتيجة لأعداد المرضى المتزايدة. أما خدمات الرعاية الأولية فقد تعطلت من خلال خسارة أيام من الاستشارات الطبية، مما أدى إلى تأثر النساء الحوامل والمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة. كما تم تعليق برنامج التطعيم خلال فترة الصراع ويجب إعادة العمل به بشكل عاجل. بالإضافة إلى ذلك، يتعرض المخزون الدوائي لضغط شديد نتيجة للحاجة المتزايدة وخسارة ما قيمته ٤,٥ مليون دولار من المواد الغذائية بعد تدمير مخازن الأونروا في أعقاب الهجوم الذي استهدف مبنى مجمع رئاسة الوكالة ومكتبها الإقليمي في غزة.

وللاستجابة للحاجات المتزايدة تخطط الأونروا لفتح كافة المراكز الصحية وفق نظام الفترتين عندما يسمح الوضع الأمني بذلك وعند توفر الإمكانية للدخول. وسيغطي برنامج خلق فرص العمل تكاليف تعيين الكادر. وستقوم الوكالة بشراء معدات طبية إضافية وأثاث ومستلزمات، بما في ذلك الأطراف الصناعية ومعدات العلاج الطبيعي. وستقوم بدعم تكلفة التكيف المنزلي للمعاقين. وتشير بيانات وزارة الصحة في السادس عشر من كانون الثاني بأن أكثر من ٥,٠٠٠ شخص قد جرحوا من بينهم حوالي ١,٨٥٥ طفلا. وبالرغم من أن الأعداد الدقيقة غير متوفرة حاليا إلا أنه من الجلي أنه سيكون هناك طلب متزايد على الدعم للمعاقين وإعادة تأهيل الجرحى على المدى المتوسط والبعيد. لذا ستحتاج مراكز الأونروا للعلاج الطبيعي ومراكز إعادة التأهيل المجتمعية إلى موارد إضافية للتعامل مع ازدياد أعداد المعاقين.

وتنوي الأونروا إنشاء وتشغيل خمسة عيادات صحية متنقلة في حال قامت القوات الإسرائيلية ونقاط التفتيش بإعاقة إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية أو في حالة بقاء أعداد كبيرة من الأسر في أماكن مأوى مؤقتة. كما سيكون هناك حاجة لبرنامج صحة مجتمعية موسعة (مرتبط بتناقص صحة البيئة والظروف المعيشية والإسعافات الأولية وبرامج التحصين المتوقفة) يمكنه الوصول إلى أكبر عدد من الناس، وذلك لإمدادهم بالمعلومات الصحية الأساسية والنصح حول عدد من المواضيع بهدف تفادي التدهور في وضعهم الصحي.

وستتزايد الحاجة إلى دعم تكلفة الرعاية في المستشفيات والتحويل إلى مرافق الرعاية الثانوية والرعاية الثلثية بسبب الإصابات ذات العلاقة بالصراع وتناقص مقدرة المرضى اللاجئين على الدفع. كما سيكون من الضروري القيام بنشاطات إضافية للتعويض عن انقطاع البرنامج الموسع للتطعيم وبرنامج مراقبة الأمراض غير المعدية وذلك نتيجة لازدياد مخاطر تفشي الأمراض.

إن الاحتياجات التمويلية اللازمة لإصلاح العيادات المتضررة وتوسيع برنامج الصحة النفسية المجتمعية قد تمت تغطيتها في أجزاء مختلفة من هذه الخطة. فيما تم إدراج التكلفة الإضافية للاحتياجات الإضافية من الموظفين المطلوبين لإدارة العيادات وفق نظام الفترتين ولتوسيع خدمات وصول العلاج الطبيعي المجتمعي تحت بند برنامج خلق الوظائف الذي تم التعرض إليه سابقا.

إن الاونروا لديها المقدرة لمتابعة عملها الكامل في المجال الصحي وصولا إلى مستوى ما قبل الصراع، لكنها ستواجه صعوبات في الإيفاء بالاحتياجات الصحية الإضافية المتوقعة إذا لم يكن نظام الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة قادر على القيام بعمله على أكمل وجه.

الأثر

إن تلك المبادرات سوف تعمل على دعم الاستعادة الكاملة لخدمات الصحة الوقائية والعلاجية في غزة، وذلك مع دعم مستهدف لتلبية الاحتياجات الصحية الجديدة الناجمة عن الأزمة. إن الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية والثانوية والثلثية سوف تكون مضمونة للمرضى من اللاجئين وذلك من خلال ضمان توفر الخدمات الطبية والمستلزمات وتوفير دعم الأخصائيين، علاوة على التخفيف من مخاطر تفشي الأمراض السارية.

الميزانية

النفقات التشغيلية	٢٠,١٠٠,٠٠٠
كلفة دعم البرنامج (١١٪)	٢,٢١١,٠٠٠
المجموع	٢٢,٣١١,٠٠٠

برنامج الصحة النفسية المجتمعي — ٧,٥٣٠,٠٠٠ دولار

لقد عمل حجم الصراع الأخير على تعريض كامل السكان المدنيين في قطاع غزة إلى أحداث مروعة وبمستويات لم يسبق لها مثيل شملت الدمار والموت وفقدان أفراد الأسرة وارتفاع مستويات انعدام الأمن والتشريد الجماعي. إن تلك المستويات غير العادية من الإجهاد البدني والنفسي لن تؤدي إلا إلى تعقيد التوتر المزمن الذي تعرض له سكان قطاع غزة لعدة سنوات.

وقد عملت الوكالة على استحداث برنامج للدعم النفسي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠٠٢ لتقديم المساعدة لأطفال وشباب اللاجئين الفلسطينيين وعائلاتهم الذين يعيشون في ظروف غاية في العنف والإجهاد. وذلك البرنامج هو جزء من المناشدة الطارئة للوكالة لعام ٢٠٠٩ والوكالة حاليا لديها نحو ٢٠٠ من المستشارين يعملون في مدارسها ومراكزها الصحية ومراكز الخدمة الاجتماعية. وبموجب هذه الخطة، تسعى الوكالة لتوسيع نطاق برنامجها للدعم النفسي والاجتماعي، مع التخطيط لمضاعفة عدد المستشارين بهدف مساعدة عدد أكبر بكثير من عائلات اللاجئين عما كان متصورا في ذلك الوقت الذي تم فيه التخطيط للمناشدة الطارئة لعام ٢٠٠٩. وسيكون هناك احتياجات نفسية واجتماعية فورية بحاجة إلى المعالجة أثناء وفور انتهاء النزاع، فضلا عن الاحتياجات على المدى الطويل حيث أن المشاكل النفسية قد تظهر في وقت لاحق.

إن أثر هذه الأحداث على الأطفال والشباب تثير القلق بشكل خاص، وتتطلب معالجة فورية. ومن خلال هذا التدخل، تخطط الوكالة لمساعدة جميع الأطفال في مدارس الأونروا، أي نحو ٢٠٠,٠٠٠ شخص أو حوالي ثلث مجموع اللاجئين الشبان في قطاع غزة. وسيقدم الدعم من خلال تعيين مستشارين إضافيين سيعملون على توفير مجموعة واسعة من الخدمات بما فيها إسداء المشورة الفردية والجماعية والزيارات المنزلية والإحالات. وسيتم توزيع المستشارين

على جميع مدارس الوكالة. وستواصل الوكالة التنسيق بشكل وثيق مع غيرها من مزودي الخدمات في هذا المجال لتفادي الثغرات أو الازدواجية. كما ستستخدم الأموال لشراء المواد والمعدات الخاصة بالمشورة، بما في ذلك إمكانية إنشاء غرفة مشورة مؤقتة في كل من مجمعات مدارس الأونروا والبالغ عددها ١٤٧ مدرسة في قطاع غزة. وسيتم إيلاء اهتمام خاص بأبعاد النوع الاجتماعي للصراع، وذلك مع وجود تداخلات خاصة تم إنشاؤها من أجل الفئات المختلفة، بما في ذلك الشباب والنساء والآباء.

الأثر

إن التوسع في برنامج الأونروا المجتمعي للصحة العقلية سيساعد على تخفيف الآثار الفورية والطويلة المدى للصراع الأخير على عدد من اللاجئين في غزة، وسيساهم في إعادة تأهيل الأسر والمجتمعات المحلية المتضررة.

الميزانية

النفقات التشغيلية	٦,٧٨٣,٨٠٠
كلفة دعم البرنامج (١١٪)	٧٤٦,٢٠٠
المجموع	٧,٥٣٠,٠٠٠

تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المحلي — ٨,٤٠٠,٠٠٠ دولار

تسعى الأونروا للحصول على أموال لمواصلة برنامجها للألعاب الصيفية عام ٢٠٠٩ وذلك بتكلفة تقدر بحوالي ٦,٤ مليون دولار. وعلى مدار العامين الماضيين، لعبت نشاطات الألعاب الصيفية دورا هاما في تعزيز الرفاه النفسي الاجتماعي بين الشباب في غزة وعملت على توفير الفرص التي كانت الحاجة إليها ملحة للهروب من الصعوبات اليومية والصدمات. وفي العام الماضي، شارك في هذه الأنشطة ٢٥٠,٠٠٠ شاب من غزة؛ وعملت الوكالة مع عدد كبير من منظمات المجتمع المحلي الشريكة في قطاع غزة على مجموعة من البرامج التعليمية والترفيهية. إن توفير مثل هذا الدعم قد اكتسب أهمية إضافية نتيجة لأعمال القتال الأخيرة؛ ومع وجود الأطفال الذين يشكلون أكثر من ٥٠٪ من مجموع سكان غزة، فإن برامج مكرسة لتقديم المساعدة بحاجة لأن يتم وضعها وتنفيذها باعتبارها مسألة ملحة.

كما ستستخدم الاموال لتوفير الدعم المالي لمنظمات المجتمع المحلي التي توفر الخدمات والأنشطة الأساسية للفئات المستضعفة الأخرى، بما في ذلك النساء والمعوقين، وأولئك الذين تعرضت استدامتهم المالية بشدة جراء الصراع الأخير وجراء الأشهر الثماني عشرة من الحصار على قطاع غزة.

الأثر

إن توفير الدعم المالي لمنظمات المجتمع المحلي سوف يدعم استئناف الخدمات الحيوية للمجتمعات الأشد عرضة للخطر في غزة، بما في ذلك الأطفال والشباب والنساء والمعوقين.

الميزانية

النفقات التشغيلية	٧,٥٦٧,٦٠٠
كلفة دعم البرنامج (١١٪)	٨٣٢,٤٠٠
المجموع	٨,٤٠٠,٠٠٠

خدمات صحة البيئة — ٥,٣٧١,٠٥٠ دولار

تشير التقديرات الأولية التي أجراها مهندسو صحة البيئة إلى أن أضرارا كبيرة لحقت بالبُنية التحتية لصحة البيئة داخل بعض مخيمات اللاجئين في غزة، وبخاصة في جباليا ورفح. وهذا يشمل دمار شبكات المياه والمجاري والصرف الصحي إضافة إلى الأضرار التي لحقت بالأنابيب وخزانات المياه في بيوت اللاجئين. وتسعى الأونروا للحصول على تمويل لإجراء إصلاحات عاجلة لشبكات المياه والمجاري داخل المخيمات ودرء خطر الأوبئة ولضمان الاستئناف السريع للخدمات العادية لبيوت اللاجئين. وقد تكون هناك حاجة لإستئجار مواقع بديلة وإضافية لتجميع الركام والمخلّفات الأخرى الناجمة عن الدمار. أما الجانب المتعلق باحتياجات القوى البشرية فقد تم إدراجها ضمن برنامج خلق فرص العمل أعلاه.

قدمت الأونروا الوقود من أجل خدمات الصحة البيئية وخدمات المرافق في قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧، وذلك عندما أدى الحظر المفروض على السلطة الفلسطينية والحصار الذي قامت إسرائيل بإنفاذه إلى إحداث قفزة كبيرة في الطلب على هذه المساعدة. إن المزيد من الأضرار بالبنية التحتية للكهرباء والمياه خلال الأزمة الحالية من المرجح أن يؤدي إلى المزيد من تعطيل الخدمات وإلى زيادة الطلب على المساعدة، وذلك أكثر من المبلغ المرصود في مناشدة الطوارئ من أجل غزة. ويمكن أن تكون هنالك حاجة لإمدادات وقود طارئة من أجل المولدات الكهربائية في المستشفيات وفي العيادات الصحية التابعة للأونروا، حيث أن مقدمي الخدمات الصحية يسعون إلى الاستئناف الفوري للخدمات. وسيتم توفير الوقود على أساس التقييمات التي قامت بها دائرة الصحة البيئية الخاصة في الوكالة والتي يراقب عليها مهندسو الوكالة.

الأثر

إن هذه الأنشطة ستعمل على التخفيف من المخاطر على الصحة العامة في حالات الطوارئ ومن انقطاع المياه الحيوية وخدمات تصريف المياه العادمة، ودعم الاستعادة الكاملة للمياه ولخدمات الصرف الصحي للمجتمعات المحلية المتضررة في جميع أنحاء قطاع غزة.

الميزانية

نداء الاستغاثة	٥٠٠,٠٠٠
الكلفة التشغيلية الاضافية	٤,٣٣٨,٧٥٠
كلفة دعم البرنامج (١١٪)	٥٣٢,٣٠٠
المجموع	٥,٣٧١,٠٥٠

موظفو دعم العمليات ١,٤٤٨,٢٠٠ دولار

كجزء من هذه الخطة تسعى الأونروا للحصول على تمويل كامل لبرنامج موظفي دعم العمليات المساندة الذي يعمل على تعزيز برامج الأونروا العادية والطارئة في قطاع غزة. ويعمل هذا البرنامج الذي جرى تنفيذه في قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٣ على ضمان المراقبة الفعّالة للظروف الإنسانية للفلسطينيين التي تتغير بسرعة من حين لآخر. الأمر الذي يمكن الأونروا من الاستجابة الفورية للاحتياجات القائمة أو التي قد تطرأ في حينها. ولذلك فإنه من المهم جداً أن يستمر هذا البرنامج في ضوء الأوضاع الحالية.

وفيما كان ذلك ممكنا، فإن موظفي البرنامج سيعملون على تسهيل عبور بضائع الوكالة وأفرادها عبر نقاط التفتيش العسكرية وسيواصلون القيام بجولات تفتيشية منتظمة على منشآت الوكالة وممتلكاتها لتقييم الأضرار الناجمة عن الأعمال العدائية والتأكد من أن منشآت الوكالة تستخدم للغايات التي أقيمت أصلاً من أجلها.

الأثر

إن برنامج دعم العمليات سيضمن أن الأونروا قادرة على متابعة والاستجابة بفعالية لما يحدث على الأرض ولأية احتياجات انسانية قد تطرأ بين صفوف اللاجئين. كما سيوفر البرنامج أيضا الضمانات الأساسية للاجئين بأن الاونروا ستبقى مصدرا أساسيا للاستقرار والعون في مرحلة ما بعد الصراع.

الميزانية

الكلفة التشغيلية	١,٣٠٤,٦٩٢
كلفة دعم البرنامج (١١٪)	١٤٣,٥١٦
المجموع	١,٤٤٨,٢٠٨

الإدارة، القدرات والأمن ١٩,٢٥٠,١٧٥ دولار

ستكون هنالك حاجة للمزيد من الموارد من أجل إدارة وتنسيق العمليات، بما في ذلك الموارد البشرية والبضائع والخدمات ذات العلاقة. وذلك بصفة عاجلة لدعم الإنعاش ولدعم عملية إعادة الإعمار على المدى الطويل في غزة. وهذا يشمل الأموال من أجل فريق إدارة مشروع الإنعاش المبكر الذي سيقوم بتنسيق جميع جهود الإنعاش المبكر داخل الأونروا. إن نطاق الاحتياجات يشمل أيضا استبدال أكثر من ٣٠ سيارة تعرضت للدمار والخراب أثناء الأزمة. وكذلك التوسع في أسطول الوكالة من المركبات المدرعة لضمان سلامة حركة موظفي الأونروا في جميع أنحاء قطاع غزة في فترة ما بعد الصراع.

ويجري التخطيط أيضا لترتيبات تكميلية وأمنية لتعزيز سلامة ١٠,٠٠٠ موظف فلسطيني يعملون في الوكالة. وسيتحقق ذلك من خلال وضع نظام أمني متكامل للموظفين الفلسطينيين. وتتضمن عناصر هذه الخطة إنشاء نظام للمراقبة والعمل على خلق ملاذ آمن مغطى ومضمون علاوة على توفير تدريب أمني. إن التكاليف الأولية مدرجة في الميزانية أدناه. وقد يتم تكبد نفقات أمنية إضافية سيجري العمل على تقييمها في الوقت المناسب.

الأثر

إن الموارد من أجل مكونات الإدارة والقدرات والأمن في هذه الخطة سوف تمكن الوكالة من تلبية الطلب المتزايد على المساعدة وعلى ضمان التخطيط الفعال للبرامج الإنسانية وجهود الإنعاش المبكرة وطويلة الأجل.

الميزانية

الكلفة التشغيلية	١٧,٣٤٢,٥٠٠
كلفة دعم البرنامج (١١٪)	١,٩٠٧,٦٧٥
المجموع	١٩,٢٥٠,١٧٥

ملخص الاحتياجات المالية

التعليم	١٧,٥٤٩,١٠٠
المعونة الغذائية	٥٨,٧٢٤,٥٥٠
خلق فرص العمل الطارئة	٥٥,٨٣٣,٠٠٠
المعونة النقدية الطارئة	٣١,٩٩٠,٢٠٠
المساكن	٩٧,٤٦١,٣٣٠
إعادة تأهيل وإصلاح منشآت الأونروا	٢٠,٠٣٥,٥٠٠
الصحة	٢٢,٣١١,٠٠٠
برنامج الصحة النفسية المجتمعي	٧,٥٣٠,٠٠٠
تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المحلي	٨,٤٠٠,٠٠٠
خدمات صحة البيئة	٥,٣٧١,٠٥٠
موظفو برنامج دعم العمليات	١,٤٤٨,٢٠٨
الإدارة، القدرات والأمن	١٩,٢٥٠,١٧٥
المجموع	**٣٤٥.٩٠٤.١١٣**

ملحوظة: كافة النفقات أعلاه تشمل ١١٪ كلفة نفقات دعم المشروع

www.unrwa.org
www.unrwaat60.org